

التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العراق وأثرها في استحداث وزارة الاشغال والإسكان للمدة ١٩٥٩- ١٩٦٣

أ.د. حسن علي عبد الله السماك & م.م سعد عبد الواحد عبد الخضر

كلية التربية / جامعة القادسية

قبول النشر : ٢٠١٨/٨/١٩

تسليم البحث : ٢٠١٨/٦/٢٣

المقدمة :

شهد العراق تغييرات شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، من خلال إنجازاتها في عملية النهوض بواقع المجتمع ومنها تشريع القوانين والأنظمة التي الغت واستحدثت وزارات وأبرزها قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ ، المتضمن الغاء وزارات وأبرزها وزارتي الاعمار والاقتصاد واستحداث سبع وزارات هي وزارة الإصلاح الزراعي، والصناعة، والنفط، والتخطيط ، والتجارة، والبلديات، والاشغال والإسكان ، فجاءت الأخيرة لغرض معالجة أزمة السكن في بغداد والمدن الأخرى بعد ازدياد الهجرة غير المبرمجة من الريف إلى المدينة ، وانتشار المهاجرين حول المدن والسكن في أماكن غير ملائمة عرفت بالصراتف غير المناسبة للسكن الصحي ، لذلك أقدمت حكومة الثورة على استحداث وزارة الاشغال والإسكان من أجل تنظيم السكن وبناء المساكن الملائمة .

قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة ، حمل المبحث الأول الهجرة من الريف إلى المدينة وتفاقم أزمة السكن ، في حين تناول المبحث الثاني استحداث وزارة الاشغال والإسكان ، وتضمن مهام وواجبات الوزارة وتشكيلاتها ، ووزرائها خلال مدة البحث وانجازاتها ثم تقويم عمل الوزارة وتأثيرها في التحولات الاقتصادية والاجتماعية .

أعتمد الباحث على مصادر متنوعة منها الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق وبخاصة ملفات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري الأول ، وتقارير الوزارات الأخرى ، أما الوثائق المنشورة فقد شملت الإحصاءات السنوية الصادرة من وزارة التخطيط وتقارير البنك المركزي العراقي والكراسات والنشرات الصادرة من الوزارات وأبرزها نشرات وزارة الارشاد التي صدرت على شكل كتب سنوية تحت اسم ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، واستمرت بالصدور سنوياً تحت هذا العنوان، ويحمل كل كتاب تسلسل عام من أعوام الثورة وتضمنت هذه السلسلة تطور

هيكل الوزارات ومؤسساتها وانجازاتها خلال مدة البحث ، فضلاً عن دليل الجمهورية العراقية لعام ١٩٦٠ الذي تضمن نشاطات مؤسسات الوزارات المستحدثة لعام ١٩٦٠ ، ومن أهم الرسائل الجامعية ، كانت رسالة جاسم سعد كريم الجنابي ، النسق الاقتصادي للدولة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد ، ومن أهم الكتب كان كتاب منصور الراوي ، اقتصاديات العراق والوطن العربي وكتاب سعيد عبود السامرائي ، الاقتصاد العراقي الحديث وكتاب محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي وكتاب عبد الله شاني ، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ، فضلاً عن مجموعة من الدوريات (المجلات والصحف) حفلت بها هوامش البحث وقائمة المصادر أبرزها مجلة الاشغال والإسكان ومجلة الأسواق التجارية وغيرها .

التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العراق وأثرها في استحداث وزارة الاشغال والإسكان ١٩٥٩

١٩٦٣ -

اتسعت الهجرة من الريف إلى المدينة بعد ثورة ١٤ تموز ، وهذا الامر ساهم في تفاقم ازمة السكن ومن أجل احاطة الموضوع ، يمكن تقسيم البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول

الهجرة من الريف إلى المدينة واثرها في تفاقم ازمة السكن

كان من المفروض أن تحصل هجرة معاكسة ، وأن يعود المهاجرين إلى أراضيهم بعد إعلان قانون الإصلاح الزراعي في اعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أو يضع حداً لتدفق المهاجرين إلى المدن ، لكن هذا لم يحدث ، بل حدث العكس فقد ارتفعت نسبتها في المدة التي اعقبت ثورة ١٤ تموز عن المدة التي سبقتها واستمرت هذه الهجرة نحو المدن الصناعية والتجارية كالبصرة وبغداد والموصل ، وإذا حاولنا أن نقف عند مدينة بغداد سنلاحظ ارتفاع عدد سكان اللواء ، بعد أن كان (١،٣١٣،٠١٢) نسمة حسب تعداد عام ١٩٥٧ ليصبح (٢،١٢٤،٠٠٠) نسمة عام ١٩٦٥^(١) .

يمكن معرفة الزيادة والنقصان في التركيب البيئي للسكان في العراق من عام ١٩٥٧ إلى

عام ١٩٦٥ من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (١)

تطور التركيب البيئي للسكان في العراق بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٦٥^(٢)

السنة	سكان الحضر	سكان الريف	المجموع	النسبة المئوية لسكان الحضر والريف بالمجموع	
				الحضر	الريف
١٩٥٧	٢,٤٤٥,٤٥٩	٣,٨٥٣,٥١٩	٦,٢٩٨,٩٧٨	٣٨,٨%	٦١,٢
١٩٦٥	٤,١١٢,٢٩١	٣,٩٣٥,١٢٤	٨,٠٤٧,٤١٥	٥١,١%	٤٨,٩

(١) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الاطار التفصيلي لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٤١ .

يتضح من هذه الاحصائيات أن نسبة سكان الريف إلى جملة السكان في تناقص مستمر ، فقد انخفضت نسبة سكان الريف من ٦١,٢% إلى ٤٨,٩% خلال السنوات الخمس بزيادة قدرها (١,٦٦٦,٨٣٢) نسمة ، في حين كانت الزيادة في سكان الريف لذات المدة ٨١,٦٠٥ نسمة ، والجدير بالذكر أن نسبة معدل النمو الطبيعي السنوي للسكان في العراق هو ٣,١% سنوياً خلال المدة ذاتها^(٣) .

نستنتج من ذلك أن ازدياد عدد سكان الحضر والانخفاض في عدد سكان الريف مرجعه ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة خلال المدة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٥ ، فضلاً عن الزيادة الطبيعية للسكان .

لعل من أسباب زيادة اعداد المهاجرين بعد الثورة هو عدم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي تنفيذاً دقيقاً^(٤) .

وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا أن نحدد اسباباً عديدة للهجرة وتتمثل بعدم كفاية فرص العمل وعدم توفر الوسائل الضرورية للمعيشة في الريف ، ولعل من نافلة القول أن نضيف عاملاً رئيسياً ساهم في تشجيع الهجرة إلى المدينة ، وهو القانون ذاته الذي منح الحرية للفلاح في حركة التنقل ، ويحق القول أن قانون الإصلاح الزراعي قد مهد الطريق من الريف إلى المدينة^(٥) ، وبذات الوقت تعد الهجرة من معوقات تطبيق قانون الإصلاح الزراعي على المدى البعيد ، بسبب هجرة الشباب القادر على العمل الزراعي ، والعمل في المدن أو الدراسة أو التعيين في الوظائف الحكومية^(٦) ، والسبب في ذلك يعود إلى قلة عوائد الزراعة^(٧) ، يقابلها زيادة في عوائد قطاع التجارة والخدمات والمعامل الصناعية ، فضلاً عن توفر الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وخدمات الإسكان وبخاصة في بغداد ، حيث تتركز فيها المؤسسات الصناعية الحكومية والأهلية والمؤسسات

المصرفية والشركات التجارية^(٨) ، ويمكن ملاحظة الجدول الآتي الذي يبين عدد المنشآت الصناعية الموزعة في مراكز الألووية ونسبتها المئوية وعدد العاملين فيها لعام ١٩٦٠ .

جدول رقم (٢)

عدد المنشآت الصناعية الموزعة في مراكز الألووية ونسبتها المئوية وعدد العاملين فيها لعام ١٩٦٠^(٩)

اللواء	عدد المنشآت	النسبة المئوية	عدد العاملين	النسبة المئوية
الموصل	٨١	٨،٣	٦٢٣١	٩،٣
السليمانية	١٢	١،٢	٧٦٦	١،١
كركوك	٢٣	٢،٤	٩٨٥	١،٥
ديالى	١٢	١،٢	١١٧٦	١،٧
الرمادي	٨	٠،٨	٢٥٥	٠،٤
بغداد	٤٨٠	٤٩،٤	٣٩٥١٠	٥٨،٩
الكوت	١٥	١،٥	٦٠٩	٠،٩
الحلة	٧٩	٨،١	٢٠٩٤	٣،١
كربلاء	٣٥	٣،٦	١٠٩٦	١،٦
الديوانية	١٩	٢	١١٥٨	١،٧
العمارة	١١	١،١	١١٦٨	١،٧
الناصرية	١٨	١،٩	٦٤٢	١
البصرة	١٧١	١٧،٦	١١٢٥٥	١٦،٧
أربيل	٩	٠،٩	٢٨٠	٠،٤
المجموع	٩٧٣	%١٠٠	٦٧٢٢٤	%١٠٠ (١)

(١) نظم الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧ - ١٩٦٥ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص١٦٣ .

نستنتج من هذا الجدول وجود تباين في مجالات العمل اسهم في نمو حركة الهجرة من الالوية التي يسود فيها النشاط الزراعي إلى الالوية التي تكثرت فيها المؤسسات الصناعية والخدمات ، حيث تأتي بغداد في المقدمة من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين فيها ، و تجمع فيها ما يقارب من

٥٠% من عدد المنشآت الصناعية وحوالي ٥٩% من عدد العاملين فيها وتركزهم في بغداد عام ١٩٦٠ (١٠).

لقد تغيرت الاستراتيجية الاقتصادية في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ، فأصبحت التنمية الصناعية ذات اسبقية ثابتة على التنمية الزراعية^(١١) ، وتوسعت الخدمات العامة بحسب السياسة المالية بعد الثورة فازدادت نفقاتها وتطورت القطاعات غير الزراعية^(١٢) .

صاحب ذلك زيادة في مؤسسات الخدمات التي لا تتطلب مستوى عال من المهارة، مما شجع اليد العاملة الفائزة في القطاع الزراعي إلى اللجوء إلى قطاع الخدمات ، فكان عمال صناعة الطابوق يمثلون ٢٠% من مجموع العاملين بالصناعات في بغداد ، وكان معظمهم من المهاجرين من الالوية الجنوبية ، ومعدل ما يتقاضاه العامل الماهر منهم ٤٢٩ فلساً في اليوم ، في حين يتقاضى العامل غير الماهر ٣٠٠ فلساً في اليوم ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢^(١٣) ، أن عملية انتقال الافراد والجماعات لا يحصل في ظروف عادية بل في ظروف ضاغطة اقتصادياً واجتماعياً ، لذلك ستكون نتائج هذا الانتقال أو الهجرة سلبية سواءً للمناطق المهاجر منها أو المناطق المهاجر إليها^(١٤) .

واتصفت حركة الهجرة من الريف إلى المدينة بعد ثورة ١٤ تموز ، بأنها هجرة عائلية فقد بينت البيانات الخاصة بالهجرة بأن ٧٩،٧% من المهاجرين كانوا مع عوائلهم وحوالي ١١،٩% هاجرت عوائلهم بعد هجرتهم ، في حين كانت نسبة غير المتزوجين حوالي ٨،٤% من مجموع المهاجرين ، وأحياناً تهاجر قبيلة مجتمعة إلى بغداد أو المدن الأخرى بسبب نزاعات قبلية أو بسبب شحة المياه أو انتشار الملوحة في الأراضي الزراعية ، أو حدوث الكوارث الطبيعية ، وتؤثر العلاقات الشخصية ومعاملة الأقارب دوراً في الحصول على فرص عمل في المدينة ، فعندما يكون الأقارب الذين سبقوا أقاربهم في الريف بالهجرة ، فمنهم المتطوع في الجيش أو الشرطة أو يعمل في المجالات الأخرى فيمهد إلى جذب اقاربه في الريف إلى المدينة ، بعد أن تتم عملية انتقال الفرد والعائلة إلى المدينة وتمثل هذه المرحلة الأولى في معاناة المواطن المهاجر ، أما المرحلة الثانية تبدأ مع بداية عمله أو البحث عن العمل^(١٥) ، وبعد أن وجد اغلب المهاجرين إلى المدن مجالات العمل والكسب في الاعمال الصناعية والتجارية والخدمية التي انخرطوا فيها ، وبقاء أحوال العمل بمستوى منخفض من حيث المعيشة والصحة والتعليم في الريف لذلك أقدمت حكومة ثورة ١٤ تموز على تعديل قانون العمل رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ ثم القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٩ ثم بقانون ذيل قانون العمل المعدل رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩^(١٦) .

شرعت هذه القوانين لضمان حق العامل بما يناسب الظروف الاقتصادية الجديدة بعد الثورة ، وتضمنت إجراءات شملت جميع العمال بالضمان تجاه المرض أو أصابات العمل ، فضلاً عن تقاعد

العجز والشيخوخة ، وأصبحت عوامل لجذب اعداد أخرى من أبناء الريف للاندخراط في صفوف الطبقة العاملة^(١٧) .

أن هجرة المواطن من الريف إلى المدينة بإعداد كبيرة تركت آثاراً اجتماعياً واقتصادية على واقع الحياة في المدينة والريف ، ومن هذه الآثار الاقتصادية ارتباك في توزيع الأيدي العاملة وفي عملية الاستهلاك والسكن من خلال اختلاف الكثافة السكانية بين المناطق ، فضلاً عن ظهور مشكلة البطالة في المدن ، لأن أغلب المهاجرين لم يكن لهم مستوى من التدريب والتأهيل الذي يمكنهم من العمل في المصانع والمعامل الحديثة ولذلك أخذوا يعملون بأجور رخيصة ، الأمر الذي يرغب به أصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى بطالة عمال المدن وانخفاض أجورهم بفعل منافسة المهاجرين لهم في الأجور^(١٨)، ومن الآثار الاجتماعية للهجرة هي أن المهاجرين الذي جاءوا إلى المدن يحملون عادات وتقاليد وطريقة تفكير خاصة بهم توارثوها جيل بعد جيل في الريف وهذه تشكل عائقاً لجهود التطور الاقتصادي^(١٩) .

أن المهاجرين عند وصولهم إلى المدن لا يملكون مورد مالي يستطيعون بواسطته توفير سكن ملائم لهم ، فلجأوا إلى بناء الصرائف في اطراف المدن والتي سميت لاحقاً بالعشوائيات ، حيث انتشرت مثلاً في اطراف بغداد وامتدت بأعداد كبيرة خلف السدة الشرقية في جانب الرصافة من منطقة الاعظمية حتى بغداد الجديدة لكونها أراضي اميرية متروكة^(٢٠) ، كذلك في مناطق الكرخ قرب معامل الطابوق، وأصبحت هذه الصرائف احياء سكنية مزدحمة لا تتوفر فيها ابسط الخدمات^(٢١) ، ونتيجة لاكتظاظ سكان المدن وأن الصناعة العراقية التي تتركز في المدن لم تكن قادرة على استيعاب هذه الاعداد من الأيدي العاملة الوافدة مما اضطرهم إلى ممارسة نشاطات الخدمات المختلفة كالبيع المتنقل للسلع الاستهلاكية الغذائية وغيرها في حين ترتفع نسبة المتسولين والمتسكعين من العاطلين عن العمل فترتفع نتيجة لذلك عمليات الاحتيال والنصب والجرائم بأنواعها ، خاصة وأن هؤلاء المهاجرين يعانون من مشاكل التكيف لظروف الحياة الاجتماعية في المدن ، وبهذا نشأة مشكلة جديدة في المدن تحت اسم (أزمة السكن) حيث ارتفاع أسعار العقارات وازدياد المضاربة التجارية على الأراضي يصاحبها ارتفاع فاحش في أسعار ايجار العقارات ، فضلاً عن صعوبات في النقل والمواصلات وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية^(٢٢) .

تنبيه قادة الثورة إلى أزمة السكن في مراكز المدن بسبب اتساع الهجرة إليها ، فكان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يؤكد في خطبه بأنه نصير الفقراء والمعوزين^(٢٣) ، وقد أكد في خطبة له في يوم ١٦ تموز ١٩٥٩ عند افتتاح مشروع دور الضباط في محلة السعدون في بغداد ((بأن الضيوف الذي حضروا مكان هذا الاحتفال قد مروا في طريقهم على الصرائف ولاحظوها ، وأنا

مصممون على إزالة هذه الصرائف ، وقد وضعنا منهاجاً لمشروع يكلف الدولة (٤٥٠) مليون دينار يؤمن الإسكان اللائق لأبناء الجمهورية العراقية وسوف تقام على بعد كيلو مترين من هذا المكان الدور اللائقة لسكان الصرائف وسأقوم بنفسي بتحطيم أول صريفة أو صريفتين من هذه الصرائف^(٢٤) ، والجدير بالذكر بأن الحكومة العراقية في العهد الملكي طلبت من مجلس الاعمار في أوائل عام ١٩٥٨ بتكليف مؤسسة دوخياديس اليونانية (Doxiadis Associated)^(٢٥) لإعداد تصميم أساسي جديد لبغداد لاستيعاب ثلاثة ملايين نسمة حتى عام ١٩٧٨ ، على أن يؤخذ بالحسبان التصميم المعد من قبل الاستشاري البريطاني (مونو يوريو)^(٢٦) ، وقدمت مؤسسة دوخياديس تصميماً أساسياً جديداً لمدينة بغداد مغاير كلياً عن سابقه وكان على شكل مستطيل بأبعاد ١٨ كم عرضاً و ٣١ كم طولاً بمسافة ٥٥٨ كم ٢ تمثل ٢،٥ مرة اكبر من الخطة السابقة ، ويحتوي التصميم الجديد على خمسة قطاعات تكون حدودها عوارض طبيعية أو اصطناعية واضحة كالأنهار أو الطرق الرئيسية وكل قطاع يستوعب مالا يقل عن ٦٠٠ الف شخص ، فضلاً مقترحات تخطيطية لحفر ثلاث قنوات صناعية موازية لنهر دجلة ، وقد نفذت احداها في أوائل الستينيات وسميت قناة الجيش^(٢٧) .

المبحث الثاني

استحداث وزارة الاشغال والإسكان

تضمنت المادة الثالثة عشرة من قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ على استحداث وزارة الاشغال والإسكان ، بعد أن شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية لغرض استحداث وزارات جديدة في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، وإلغاء بعض الوزارات وتوزيع دوائرها على الوزارات الأخرى ، وذلك في الثاني من نيسان عام ١٩٥٩^(٢٨) ، وجاء في تقرير اللجنة النهائي الفقرة السادسة ((تأسيس وزارة الاشغال والإسكان)) بعد فك ارتباط الأجهزة الخاصة بالأشغال من وزارة المواصلات والاشغال والحاقتها بالوزارة الجديدة ، والحاق شركة النقل البحري من وزارة الاقتصاد الملغاة إلى وزارة المواصلات^(٢٩) .

تتلخص مهام وواجبات وزارة الاشغال والإسكان في انشاء وصيانة المباني الحكومية عدا مباني وزارة الدفاع وتنفيذ كافة مشاريع الإسكان والاعمال الهندسية المدنية للمشاريع الأخرى التي تمول وفق الاتفاقات الفنية والاقتصادية^(٣٠) ، وتتألف الوزارة من :

١- مديرية المباني العامة (فك ارتباطها من وزارة المواصلات والاشغال الملغاة والحاقتها بوزارة الاشغال والإسكان) .

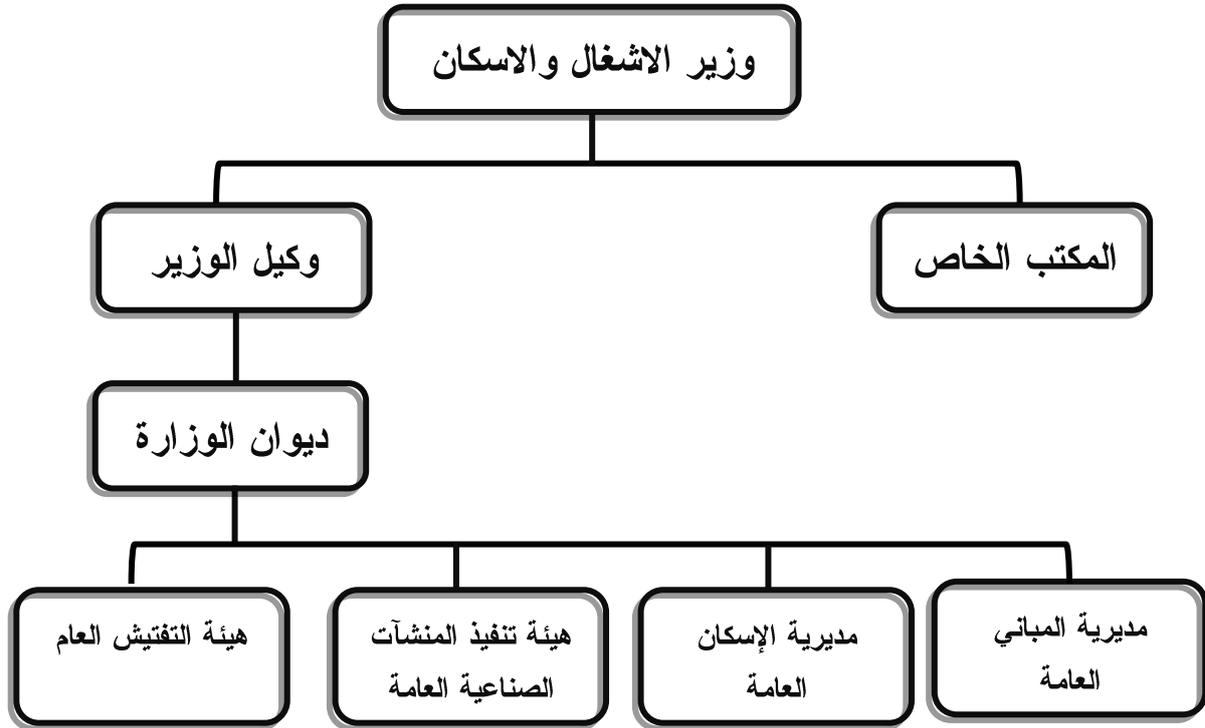
٢- قسم المباني (فك ارتباطه من وزارة الاعمار الملغاة والحاقه بوزارة الاشغال والإسكان) .

- ٣- شعبة المباني (فك ارتباطها من وزارة المعارف والحاكها بوزارة الاشغال والإسكان) .
٤- الهيئة الفنية الخامسة (فك ارتباطها من وزارة الاعمار والحاكها بوزارة الاشغال والإسكان)^(٣١) .

ونصت المادة السابعة عشرة من القانون المذكور ((للوزارات التي استحدثت أو جرى التبديل في تشكيلاتها طبقاً لأحكام هذا القانون أو الوزارات الأخرى إصدار أنظمة جديدة تبين فيها تشكيلاتها وواجباتها وطريقة عملها تسهياً لتنفيذ الأغراض الواردة في هذا القانون على أن يتضمن النظام أحداث دوائر للتخطيط والاحصاء والبحوث عند الحاجة))^(٣٢) ، استناداً إلى هذه المادة وضعت وزارة الاشغال والإسكان نظامها الذي عرف باسم نظام وزارة الاشغال والإسكان المرقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ في يوم ١٣/٩/١٩٥٩ ، وصادق عليه مجلس الوزراء في ذات اليوم ونص النظام في مادته الرابعة ، بأن الوزارة تتألف من الدوائر والهيئات التالية : ١- المكتب الخاص ٢- ديوان الوزارة ٣- مديرية المباني العامة ٤- مديرية الإسكان العامة ٥- هيئة تنفيذ المنشأة الصناعية العامة ٦- هيئة التفقيش العام^(٣٣) .

المسؤول الأول عن اعمال الوزارة هو الوزير ويساعده في تسيير أمور الوزارة وكيل الوزير وهو الرئيس الإداري لديوان الوزارة وترتبط به جميع المديريات العامة والهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة^(٣٤) . وقد شغل منصب وزير الاشغال والإسكان عوني يوسف^(٣٥) ، وهو أول وزير للأشغال والإسكان بعد استحداثها ، وذلك حسب المرسوم الجمهوري المرقم ٤٨٠ في ١٣ تموز سنة ١٩٥٩^(٣٦) ، ويمكن ملاحظة هيكل الوزارة الإداري من خلال المخطط الآتي :

مخطط رقم (١) الهيكل الاداري لوزارة الاشغال والاسكان



يتولى إدارة أعمال المكتب الخاص بالوزارة موظف بدرجة رئيس ملاحظين يرتبط بالوزير مباشرة ، وهو مسؤول عن الاعمال التي يكلفه بها الوزير فضلاً عن تنظيم اتصالات الوزير بالمراجع العليا والوزارات الأخرى ، أما ديوان الوزارة فإنه يتألف من مديرية الإدارة الذاتية ومديرية الحقوق ومديرية المحاسبة وتقوم هذه الدوائر بواجباتها المناطة بها كل حسب اختصاصه ، ويرأس مديرية المباني العامة ، موظف بدرجة مدير عام يديرها من الناحية الفنية ومن الناحية الإدارية وتقوم هذه المديرية بدراسة المشاريع والاعمال العمرانية المقررة وتنظيم الكشوف والتصاميم لها ثم الاشراف على إنجازها والعمل على صيانة كافة المباني الحكومية المختصة بها ، وتتكون هذه المديرية من خمس شعب تدير كل منها اعمالها حسب اختصاصها وترتبط بمعاون مدير عام فني فضلاً عن ١٥ منطقة مباني واحدة في العاصمة والباقي موزعة على ١٤ لواء لكل لواء منطقة مباني وتكون مرتبطة بمعاون مدير عام للشؤون الادارية^(٣٧) .

يرأس المديرية العامة للإسكان موظف بدرجة مدير عام يكون مسؤولاً عن الأمور الإدارية والفنية فيها ، وواجبات هذه المديرية تنفيذ مشاريع الإسكان في العراق ووضع الكشوف والتصاميم الخاصة بها حسب الخطة المقررة ، وتقسّم اعمالها إلى قسمين الأول قسم التصميم ويقوم بوضع التصاميم لمشاريع الإسكان في العراق والثاني قسم التنفيذ ، ويشرف على كافة مشاريع الإسكان ، فضلاً عن مساعدة المهندسين والفنيين على وضع الحلول المناسبة للمشاكل الفنية التي تعترض

التنفيذ ، ويرأس هيئة التفتيش العامة ، مفتش عام يساعده مفتشون فنيون لكل مديرية عامة للقيام بالتفتيش ومراقبة الإنجاز والتنفيذ لكل مرحلة في مشاريع الوزارة المختلفة^(٣٨) ، أما الدائرة الرابعة فهي الهيئة العامة لتنفيذ المنشآت الصناعية فقد تم فك ارتباطها من وزارة الاشغال والإسكان والحاقتها بوزارة الصناعة بعد أن عدل نظام وزارة الاشغال والإسكان رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ بنظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في يوم ١٩/٣/١٩٦٠ الغى بموجبه الهيئة العامة لتنفيذ المنشآت الصناعية من وزارة الاشغال والإسكان والحاقتها بوزارة الصناعة^(٣٩) .

اجرى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تعديل وزارى على وزارته لذلك صدر المرسوم المرقم ٦٧٧ الصادر في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ اعفى بموجبه عوني يوسف وزير الاشغال والإسكان من منصبه وعين حسن رفعت^(٤٠) وزيراً للوزارة^(٤١) ، وبهذا يكون قد تسلم وزارة الاشغال والإسكان خلال فترة البحث وزيران هم عوني يوسف وحسن رفعت .

جدول رقم (٣)

وزراء الاشغال والإسكان من ١٣ تموز ١٩٥٩ حتى ٨ شباط ١٩٦٣^(٤٢)

اسم الوزير	تاريخ استلام المنصب	تاريخ ترك المنصب	القومية	الديانة	الاتجاه السياسي	الشهادة العلمية
عوني يوسف	١٣ تموز ١٩٥٩	١١/١٥ / ١٩٦٠	كردي	مسلم	شيوعي	بكالوريوس حقوق
حسن رفعت	١٩٦٠/١١/١٥	١٩٦٣/٢/٨	كردي	مسلم	مستقل	ماجستير هندسة

(٤) نظم الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على نوري عبد الحميد العاني واخرون ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٢ :

الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٤٤١

إنجازات الوزارة :

باشر مجلس الاعمار في أواخر العهد الملكي بالعمل على تخفيف حدة أزمة السكن، باتخاذها من مجموعة من الإجراءات العلمية ، والمباشرة بأعمال بناء المشاريع الآتية : ١- مباني البلاط الملكي (القصر الجمهوري) ٢- بناية مجلس الامة (المجلس الوطني) ٣- بناية المتحف العراق ٤- دار الطلبة في باب المعظم ٥- بناية معمل الالبان في أبي غريب .

وفي مجال الإسكان فأن المجلس باشر بالأعمال الآتية : ١- مشروع إسكان البصرة ٢- مشروع إسكان كركوك ٣- مشروع إسكان السليمانية ٤- مشروع إسكان العمال في منطقة (تل محمد) بغداد ، واحال المجلس المذكور عدد من المشاريع للتنفيذ النهائي ولم يباشر بها منها ١-

مشروع إسكان الكوت ٢- مشروع إسكان العمارة ٣- القرية النموذجية في المسيب ، في حين كانت بعض المشاريع قد تم دراستها وفي طريقها للمباشرة بتنفيذها .

فكانت في المجال الصحي المباني الآتية : ١- بناية مدينة الطب في بغداد ٢- بناية مستشفى الأطفال في بغداد ٣- بناية مستشفى الكرخ ٤- بناية مستشفى البصرة ٥- بناية مستشفى العمارة ٦- بناية مستشفى الكاظمية ، وفي المجال التربوي المباني الآتية : ١- بناية جامعة بغداد ٢- بناية معهد الفنون الجميلة ، وفي مجال الرياضة انشاء الملعب الرياضي في الكرخ ، وفي المجالات الأخرى ١- بناية فندق بغداد ٢- بناية مجلس وزارة الاعمار (وزارة التخطيط حالياً)^(٤٣) . كانت نسبة مصروفات مجلس الاعمار على قطاعات المباني والإسكان متذبذبة في السنوات الأخيرة للعهد الملكي من الموازنة التي صرفت له في ذات السنوات وكما في الجدول الآتي

جدول رقم (٤)

نسبة مصروفات مجلس الاعمار للسنوات من ١٩٥١ حتى نهاية عام ١٩٥٧ لقطاعي المباني

والإسكان

القطاع	السنة						
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
المباني	%٢٤	%١٩	%١٨	%١٢	%١٥	%٣٠،٢	%٣٠
الإسكان	%٤	-	%٣	%٢	%١	%٣،٥	%٧،٢(١)

(١)نظم الجدول بالاعتماد على وزارة الاشغال والإسكان ،مجموعة التقارير السنوية لمحاسبات مجلس الاعمار ووزارة الاعمار للسنوات ١٩٥٠-١٩٥٩ ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٧

يتضح من هذا الجدول أن نسب الإسكان للسنوات التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ متدنية جداً وهذا يدل على عدم اقدم الحكم الملكي على معالجة أزمة السكن بصورة جديدة رغم اتخاذه للإجراءات التي اشرفنا لها .

بعد اعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الف وزير الاعمار فؤاد الركابي لجنة باسم (لجنة التوجيه الاقتصادي) في يوم ١٧ تموز ١٩٥٨ ، لغرض دراسة المشاريع التي يجب أن تنفذ ، وإعادة النظر في المشاريع الأخرى ، وفي ٢٢ تموز شكلت الحكومة لجنة عليا لإدارة مجلس الاعمار^(٤٤) ، وفي ١٠/٨/١٩٥٨ صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ وبموجبه تم الغاء تشكيلة مجلس الاعمار في العهد الملكي وإلغاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ ، وتشكل مجلس اعمار بهيئة جديدة تتكون من رئيس الوزراء رئيساً ونائب الوزراء نائباً وعضوية كل من وزراء الاقتصاد والاعمار والشؤون الاجتماعية والمواصلات والاشغال والزراعة والمالية^(٤٥) .

أقدمت حكومة الثورة على الاستغناء عن عدد من الشركات الاستشارية الأجنبية التي كانت تعمل في مجلس الاعمار في العهد الملكي ، بعد اكتشاف مخالفات خطيرة في اعمالها^(٤٦) ، أما حاجة البلاد إلى الخبرات الأجنبية فقد أوضح ذلك رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في لقائه مع وفد المهندسين في ١٩٥٨/٩/٢١ بأن الحكومة ستأخذ برأي الهيئات الفنية المختصة ، وستأتي بالخبراء الفنيين من أي دولة صديقة حسب طبيعة المشاريع^(٤٧) ، في ضوء ذلك وافق مجلس الاعمار في العهد الجمهوري على انهاء اعمال مؤسسة دو كسيادس في يوم ١٩٥٨/٩/١٦^(٤٨) ، على أن لا تسبب أي خسارة مالية للعراق، وذلك بسبب شبهات الفساد المالي التي حامت حولها ، وأن تتكفل الهيئة الفنية الخامسة^(٤٩) التابعة لوزارة الاعمار والمختصة بشؤون الإسكان بإدارة اعمال هذه المؤسسة وتهيئة المهندسين والفنيين للقيام بمهام المسح الجغرافية للأراضي وعمل الخرائط اللازمة والمباشرة بتنفيذ اعمالها^(٥٠) ، والقيام بالمشاريع التي وضعها مجلس الاعمار في العهد الملكي التي تخص الاسكان^(٥١) ، حاول مجلس الوزراء حل مشكلة الصرائف لذلك شكل لجنة تكونت من ممثلين عن وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والدفاع وممثلين عن أمانة العاصمة ومديرية الشرطة العامة ، لغرض دراسة مشكلة الصرائف في اطراف بغداد وإيجاد الحل المناسب لها وقدمت اللجنة تقريرها في ١٩٥٨/٩/١٦ واقترحت فيه بإسكان أصحاب الصرائف في منطقة واحدة تحتوي على عدة محلات كل محلة فيها ٢٠٠ دار بمسافة ٦٠ م لكل دار^(٥٢) .

دعت وزارة الاعمار المقاولين للدخول في مناقصة مشروع إزالة الصرائف ، الذي يتضمن انشاء الطرق والخدمات وتهيئة الأرض التي يمكن بناء دور سكن تتوفر فيها الشروط الصحية بدلاً من الأماكن السابقة المنتشرة حول بغداد^(٥٣) ، واقدمت الحكومة على توزيع أراضي للسكن في بغداد بأجور زهيدة للموظفين وضباط الجيش وممثلي النقابات واقدمت وزارة الاعمار (الشعبة الفنية الخاصة) بإيجار (٢٤٠) داراً في بغداد وزعت على الموظفين و(٤٠٠) دار لإسكان عمال المعامل في لواء السليمانية والموصل وكركوك و(١١٥٢) دار في مشروع إسكان غربي بغداد و(٢٠٠) دار في لواء ديالى (ناحية السعدية) و(١٠٠) دار لضباط الجيش في بغداد و(٦٥٠) دار في البصرة^(٥٤) ، لقد ادركت الحكومة العراقية كي تقديم الامن بصورة مرنة ، لذلك لابد من الغاء القوانين الغير ملائمة حسب وجهة نظرها ، فقد أصدرت القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ الغت بموجبه قانون الجمعيات التعاونية رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ ، وتشكيل جمعيات تعاونية تتلائم والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد^(٥٥) ، وبموجب القانون الجديد ، تشكلت (١١) جمعية تعاونية لبناء المساكن في العام ذاته^(٥٦) ، وفي ضوء كل هذه التطورات تم استحداث وزارة الاشغال والإسكان في ١٣ تموز ١٩٥٩ ، تسلمت مديرية الإسكان العامة مشاريع الإسكان التي كانت ضمن عقد مؤسسة دو كسيادس اليونانية

الملغي ، وقامت بإدارة جميع مشاريع الإسكان بواسطة أقسامها وشعبها ووفرت المهندسين اللازمين لإدارة ٢١ مشروعاً تحت الانشاء وباشرت بـ ١٣ مشروعاً آخر في مختلف انحاء العراق ، وادارت في عام ١٩٦٠ (٣٤) مشروعاً للإسكان في كافة انحاء العراق تقدر قيمتها بحوالي ١٨ مليون دينار ، تضمنت انشاء عشرة آلاف دار واستملاك وفرز ٧٥٠٠ قطعة ارض بصورة كاملة ، وانشاء ثمانية مدارس وخمسة أسواق وأربعة دور استراحة ومركز شرطة واحد وأربعة مقاهي ، واعدت هذه المديرية منهاج عام للإسكان في جميع ارجاء العراق ، مستندة في ذلك على أسس علمية واقعية آخذة بنظر الاعتبار تحليل الحالة المعاشية والاجتماعية لسكان العراق في جميع مناطقه ، وقامت بإعداد التصاميم لمشاريع اسكانية واسعة تشمل تصاميم لإنشاء قرى نموذجية لإسكان الفلاحين والعمال ، منها انشاء قرية عصرية نموذجية للفلاحين في ربيعة في لواء الموصل^(٥٧) ، وانشاء مجمعات سكنية في المدن وما تحتاجه من مرافق عامة وشبكة للمياه الصالحة للشرب وشبكة للمجاري وشبكة للتأسيسات الكهربائية ومبان عامة كالمدارس والجوامع والمراكز الصحية والاجتماعية والمقاهي والحمامات والأسواق ، وتضمن المنهاج العام للمديرية انشاء مشروع لاسمان أصحاب الصرائف يحتوي على ٤٥٠٠ دار شرقي بغداد باشرت المديرية بتنفيذه في بداية عام ١٩٦٥^(٥٨) .

قامت مديرية الإسكان العامة انشاء مركز عام للأبحاث الخاصة بالمواد الانشائية من اجل تطوير المواد الانشائية المحلية وإدخال الطرق الحديثة فيها ، وتصميم المواد الصالحة للبناء واصبح مقره في مشروع الإسكان في غربي بغداد^(٥٩) .

بدأت مديرية الإسكان العامة عملها بالمباشرة بالأعمال الآتية في عام ١٩٥٩ مشروع أصحاب الصرائف في شرقي بغداد ولتشييد ٩١١ دار بمساحة ١٠٨ م^٢ تحتوي على غرفتين مع مرافقها بكلفة ٩٢١ الف دينار ، ومشروع إسكان الجيش في شرق بغداد بتشييد ١٠٠ دار بكلفة ٦٠٠ الف دينار ومشروع انشاء ١٠٠ دار لضباط الجيش في شرق بغداد بكلفة ٥٣٠ الف دينار ، ومشروع إسكان غربي بغداد قطاع رقم ٧ لبناء ٢٧٤ دار بكلفة ٣٨٩ الف دينار^(٦٠) ، كما تم توزيع ١٥ الف قطعة ارض في مشروع إسكان شرقي بغداد لإسكان أصحاب الصرائف و ٢٠٠٠ الفين قطعة ارض في نفس المنطقة لفقراء محلات بغداد القديمة من الذين لم يحصلوا على دور حكومية بسبب قلة نقاط الاستحقاق التي حازوا عليها^(٦١) ، وفي لواء الحلة بوشر بمشروع انشاء القريتين رقم ٧ ورقم ١٢ في المسيب الكبير وتشبيد (٢٢٢) دار بكلفة (٢١٢،٧٠١،١٨٨) دينار وفي لواء الديوانية مشروع إسكان يتكون من ٢٠٨ دار بكلفة ٣١٩ الف دينار ، وتشبيد ٢٨٦ دار في لواء الناصرية بكلفة ٤٦٠ الف دينار ، وفي لواء السليمانية تشبيد ١٥٤ دار بكلفة ٢٧٧ الف دينار وفي لواء

أربيل تشييد ١٥٢ بكلفة ٢٦٠ الف دينار وفي لواء الرمادي ١٥٥ دار بكلفة ٢٣٧ الف دينار وفي لواء ديالى ١٣٤ دار بكلفة ٢٦٦،٨٠ دينار لإنشاء قرية العبارة وفي لواء الموصل مشروع إسكان جنوب الموصل يتكون من ٣٣٢ دار بكلفة ٣٨٩ الف دينار^(٦٢) .

جدول رقم (٥)

المشاريع التي باشرت بها وزارة الاشغال والإسكان سنة ١٩٥٩^(٦٣) :

اللواء	عدد الدور	عدد قطع الأراضي	الكلفة بالدينار
بغداد	١٣٨٥	-	٢،٠٥١،٠٠٠،٠٠٠
الحلة	٢٢٢	-	١٨٨،٧٠١،٢١٢
الديوانية	٢٠٨	١٨٨	٣١٩،٠٠٠،٠٠٠
الناصرية	٢٨٦	٢٨٦	٤٦٠،٠٠٠،٠٠٠
السليمانية	١٥٤	١٥٤	٢٧٧،٠٠٠،٠٠٠
أربيل	١٥٢	١٠٠	٢٦٠،٠٠٠،٠٠٠
الرمادي	١٥٥	٨٨	٢٣٧،٠٠٠،٠٠٠
ديالى	١٣٤	-	٢٦٦،٠٠٨،٠٠٠
الموصل	٣٣٢	-	٣٨٩،٠٠٠،٠٠٠
المجموع	٣٠٢٨	٨١٦	٤،٤٤٧،٧٨١،٢١٢

أما المشاريع التي باشرت بها في سنة ١٩٦٠ في مجال الإسكان فهي : تشييد ١٠٠ دار في مدينة القاسم في بغداد بكلفة ٥٦٦ الف دينار ومشروع انشاء قرية ربيعة النموذجية في الموصل التي تحتوي على ١٢٤ دار بكلفة ٢٩٥،٨٧٠ الف دينار ، وانشاء مدينة الرشاد في بغداد وتحتوي على ١٠٠ دار بكلفة ٢٤١،٩٢١،٣٤٤ الف دينار ، ومشروع إسكان الحلة وفيه ٥٢٦ دار و٥١٨ قطعة ارض بكلفة ٩٣٠ الف دينار ، وانشاء ٢٥٠ دار لضباط الجيش في شرقي بغداد بكلفة ١،٦٢٥،٠٠٠ الف دينار ، وانشاء ٢٥٠ دار للضباط في غربي بغداد بكلفة (٢٢٧٦٣٤٥٣٤٧) دينار ، ومشروع إسكان أربيل الثاني الذي يحتوي على ١٥٠ دار بكلفة (١٣٦،٨٩٤،٦٣٤) دينار ، أما في مجال المباني فقد قامت مديرية المباني بالمباشرة بتشبيد مدرستين وسوق عصري في شرقي بغداد بكلفة ١٤٢ الف دينار ومدرستين وسوق في مدينة القاسم في بغداد بكلفة ١٣٦ الف دينار ، ومدرسة ومرافق عامة في تل محمد في بغداد بكلفة ١٧٦،٠٧٣،٦٥٠ ، فضلاً عن انشاء ثانوية الزعيم في الصويرة في لواء الكوت بكلفة ٨٠ الف دينار .

جدول (٦)

المشاريع التي باشرت بها وزارة الاشغال والإسكان في مجالي الإسكان والمباني في عام ١٩٦٠ (٦٤)

اللواء	عدد الدور	عدد قطع الأراضي	المباني العامة	الكلفة بالدينار
بغداد	٧٠٠	-	٥ مدارس و ٢ سوق ومرافق عامة	٥,١٧٣,٣٣٠,٣٤١
الموصل	١٢٤	-	مع مباني عامة	٢٩٥,٨٧٠,٠٠٠
الحلة	٥٢٦	٥١٨	-	٩٣٠,٠٠٠,٠٠٠
أربيل	١٥٠	-	-	١٣٦,٨٩٤,٦٣٤
الكوت	-	-	مدرسة واحدة	٨٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٥٠٠	٥١٨	٦ مدارس و ٢ سوق ومرافق عامة	٦,٦١٦,٠٩٤,٩٧٥

جدول رقم (٧)

المشاريع التي باشرت بها وزارة الاشغال والإسكان في مجال الإسكان والمباني العامة في عام

١٩٦١

اللواء	عدد الدور	عدد القطع	المباني العامة	الكلفة بالدينار	التفاصيل
بغداد	٩٥٢	١٢٨	تخطيط قطع أصحاب الصرائف ومدرستين وسوقين وحمامين ومجاري	٢,٧٨١,٧٩٣,٦٧٢	وحدات سكنية وتخطيط وتوزيع قطع أراضي ومدرستين وسوقين وحمامين وانشاء مجاري
كربلاء	٣٦٠	٢١٠	-	٤٩٥٠٨٤,٩٨٦	مشروع إسكان النجف
الموصل	٢٨٤	٤٥	-	٣٤٢٦٠,٣,٥٣٥	مشروع إسكان عمال معمل السكر في الموصل
المجموع	١٥٩٦	٣٨		٣,٦١٩,٤٨٢,١٩٣	

جدول رقم (٨)

المشاريع التي باشرت بها وزارة الاشغال والإسكان في مجالي الإسكان والمباني العامة في عام ١٩٦٢ (٦٥)

التفاصيل	الكلفة بالدينار	المباني العامة	عدد القطع	عدد الدور	اللواء
			ع	ر	
طريق موازي لمدينة الثورة ومشروع إسكان الزعفرانية ومدارس في مدينة القاسم ومشروع أصحاب الجاموس وانشاء سوق في تل محمد ومحطة تكرير للمياه القذرة لأصحاب الصرائف	١,٢٢٦,٤١٥,٢٧٠	٣ مدارس وجامع ومركز اجتماعي وطرق ومرافق عامة وسوق	-	٥٨ ٢	بغداد
مشروع إسكان كويسنجق وانشاء طريق	٢٢٧,٨٢٩,٩٢٨	مرافق عامة	-	١١ ٢	اربيل
مشروع إسكان العمارة	١٤٤,٤٣٩,٨٦٠	مرافق عامة ومحطة تكرير للمياه القذرة	-	-	العمارة
-	١,٥٩٨,٦٨٥,٠٥٨	-	-	٦٩ ٤	المجموع

يتضح من ذلك أن الوزارة قد أنجزت خلال المدة من ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٢ (٦٨١٨) دار واستكملت وفرزت (١٧١٤) قطعة ارض سكنية فضلاً عن انشاء (١٥) مدرسة وثمانية أسواق وحمامين وثلاثة دار ضيافة وثلاث محطات مجاري وثلاث طرق وجامع واحد وكازينو واحدة ومركز اجتماعي واحد وفندق واحد وخزان ماء واحد ، وهذه أنشئت مع انشاء الدور لغرض تقديم الخدمات الضرورية لسكان المجمعات السكنية ، وكانت كلفة هذه المشاريع (١٦,٢٨٢,٣٤٣,٤٣٦) ستة عشرة مليون ومئتان واثنان وثمانون الف وثلاثمائة وثلاث واربعون دينار واربعمائة وستة وثلاثون فلساً ، كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (٩)

إنجازات وزارة الاشغال والإسكان للسنيين من ١٩٥٩ - ١٩٦٢

السنة	الدور	قطع الأراضي	المباني والخدمات	الكلفة بالدينار والفلس
من سنة ١٩٥٩ حتى نهاية سنة ١٩٦٢	٦٨١ ٨	١٧١٤	١٥ مدرسة و ٨ سوق و ٣ طرق و ٣ محطات مجاري و ٣ دار ضيافة و حمام واحد و جامع واحد و فندق واحد و كازينو واحدة و خزان ماء واحد و مركز اجتماعي واحد	١٦,٢٨٢,٣٤٣,٤٣٦

وفي ضوء ما خصص للإسكان في الخطة الاقتصادية المؤقتة ، الذي تجاوز ٧٥ مليون دينار ، فقد صرف اقل من عشرين مليون دينار على مشاريع قطاع الإسكان بالرغم من الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع^(٦٦) .

باشرت مديرية المباني العامة بإكمال ابنية القصر الجمهوري والمجلس الوطني وبنائة وزارة التخطيط والبدء بتشيد المركز المدني ويضم مباني لدوائر مختلفة (المحاكم ، الشرطة ، الطابو ، وغيرها) ، فضلاً عن العشرات من المستشفيات في بغداد والألوية^(٦٧). وفي عام ١٩٦٠ تم رصد مبلغ ٢٥٠ الف دينار لتشيد بنائة وزارة الاشغال والإسكان بجانب الكرخ^(٦٨) .

ولتوضيح اعمال مديرية المباني العامة الرئيسية التي أنجزت أو تحت الانشاء في الجدول الآتي^(٦٩) :

جدول رقم (١٠)

يوضح اعمال مديرية المباني العامة الرئيسية التي أنجزت أو تحت الانشاء

الملاحظات	تاريخ انتهاء المشروع	تاريخ ابتداء المشروع	مبلغ المقاوله فلس / دينار	المشروع
انتهى العمل به في ١٩٦١/٣/٢٣	١٩٥٤/٧/١٥	١٩٥٢/٧/١٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	القصر الجمهوري
	١٩٥٥/١٠/١	١٩٥٣/١٠/١٠	٣,٥٠٥,١٦٣,٠٠٠	المجلس الوطني البناية الرئيسية

المجلى الوطني الاعمال الخارجية	٢٤٠،٢١٧،٥٧٥	١٩٦١/٤/٥	١٩٦٢/١٠/٤
المرحلة الأولى من مشروع مدينة الطب	٥،٢٠٣،٥٢٦،٢٤٢	١٩٦٢/٣/١	١٩٦٤/٥/٢١
بناية وزارة التخطيط	١،٧٨١،٢٤١،٨٦٢	١٩٦٢/٣/٣	١٩٦٤/٦/٣٠
المرحلة الأولى جامعة بغداد	١٢٨٠٠٠٠،٠٠٠	١٩٦٢/٣/١	١٩٦٤/٥/٢١
المتحف الوطني	١١٩٨٠٠٠،٠٠٠	١٩٥٥/١٢/٢٨	١٩٥٧/١٢/٢٨ انتهى العمل به في ١٩٦٣/٤/١

يتبين من هذه الاعمال أن وزارة الاشغال والإسكان قد باشرت بإنجاز الاعمال للبنىات الرئيسية التي كانت ضمن خطة مجلس الاعمار ووزارة الاعمار وبعد الغائها في عام ١٩٥٩ ، تم الاتصال بالمقاولين والعمل على تذليل الصعاب لأجل انجاز هذه المشاريع وتسليمها إلى الجهات المختصة .

- تقويم عمل الوزارة :

عملت ثورة ١٤ تموز على استحداث وزارة الاشغال والإسكان لأجل تحقيق اهم أهدافها وهو الإصلاح الاجتماعي ، فقد قامت الوزارة بالإجراءات العملية لتوفير دور سكن ملائمة للمواطن العراقي ، والعمل على الحد من أزمة السكن ، فكانت توجيهات رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بالاهتمام بسكان الصرائف وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلتهم وانتشالهم من الوضع الذي يعيشونه ، أن الإجراءات التي ساهمت في تفاقم أزمة السكن في مراكز المدن كانت بفعل بعض القوانين ومنها قانون الإصلاح الزراعي فهي وجدت المشكلة وسعت لحلها ، لذلك أقدمت وزارة الاشغال والإسكان بواجبها في تنفيذ وإنجاز مهامها من خلال مديرية الإسكان العامة ومديرية المباني العامة ، في البناء والتشييد وتوزيع قطع الأراضي (العرصات) بأسعار رمزية ، ولعل من ابرز ما نتج عن هذه الاعمال هو ظهور احياء جديدة في الوية العراق كافة ومدن جديدة في بغداد ، فمن هذه المدن :

١- مدينة الرشاد وتقع على طريق بغداد بعقوبة وهي مخصصة إلى كل مواطن يحتاج إلى

الإصلاح والتأهيل كالمشردين والعاجزين والجانحين والايتام وذوي العاهات^(٧٠) .

٢- مدينة الثورة ، وتقع بين قناة الجيش^(٧١) غرباً ومعامل الطابوق شرقاً ومدينة الشعب شمالاً والحبيبية جنوباً ، وأصبحت بالوقت الحاضر ضاحية كبرى من ضواحي بغداد تسمى مدينة الصدر ، شيدتها حكومة الثورة لإسكان أصحاب الصرائف خلف السدة الشرقية من المهاجرين من الجنوب والوسط^(٧٢) .

٣- مدينة الشعلة وتقع في الجهة الشمالية الغربية من بغداد خصصت للسكان المهاجرين من الريف^(٧٣) ، فضلاً عن الاحياء التي ظهرت في منطقة الدورة واسكان غربي بغداد واسكان تل محمد وانشاء القرى العصرية في ارياف بغداد ، كمحاولة للحد من هجرة الفلاحين إلى بغداد ، مثل القرية النموذجية العصرية في اللطيفية .

الخاتمة :

شهد العراق في المدة من ١٩٥٩ - ١٩٦٣ ، تغييرات شاملة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بفعل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أزالته الحكم الملكي وأعلنت النظام الجمهوري ، ومن هذه التغييرات استحداث وزارة الاشغال والإسكان لمعالجة أزمة السكن في بغداد والمدن الأخرى ، حيث ازدادت نسبة الهجرة الغير مبرمجة من الأرياف إلى المدن ، بسبب إجراءات الثورة في مجال الإصلاح الزراعي عندما اراد أن تحدد من نفوذ وفاعلية الملاكين الكبار فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وبموجبه حددت الملكية الزراعية ، وتم توزيع الأراضي الاميرية وما زاد على الحد الأعلى من أراضي الملاكين على الفلاحين ، إلا أن القانون بذات الوقت فتح الطريق أمام الفلاح للهجرة إلى المدن ، لاسيما أن تلك المدن قد شهدت خلال المدة تطوراً ملحوظاً في مجال الخدمات وتوفر فرص العمل في مجال الصناعة والتجارة والنفط والجيش والشرطة والخدمات العامة الأخرى لذلك أزداد عدد المهاجرين إلى المدن وكانت متوازياً مع عدد الصرائف التي يسكنونها بشكل عشوائي في اطراف المدن ، فضلاً عن ارتفاع بدل ايجار دور السكن ، ولغرض إيجاد حل لهذه المشكلة انطلقاً من أهداف قادة الثورة ومنها توفير سكن ملائم للمواطنين ، لذلك استحدثت الحكومة وزارة الاشغال والإسكان لتقوم بهذه المهمة ، فأقدمت الوزارة المستحدثة على انشاء الدور وتوزيعها على أصحاب الصرائف وتوزيع قطع الأراضي لبناء دور السكن عليها ، هذا الأمر أدى ظهور احياء جديدة في كافة مراكز الالوية في العراق ومنها (الحي العصري) و(حي الإسكان) و(حي الزعيم) ، أما في مدينة بغداد فقد ظهرت مدن في أطرافها كمدينة الثورة التي عرفت فيما بعد (مدينة الصدر) ومدينة الشعلة ومدينة الرشاد ، فضلاً عن الاحياء التي بنيت لأبناء القوات المسلحة من ضباطاً ومراتب ، ومثل الجانب الاجتماعي مع الجانب الاقتصادي دوراً مهماً في احداث

التغيرات التي طرأت على المجتمع منها ارتفاع نسبة السكان في المدن وقتلها في الأرياف ، وأصبحت الايدي العاملة في المدن تعمل في التجارة والصناعة والبناء والجيش والشرطة ومجالات الخدمة الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى بروز التوسع في العمل النقابي للعمال التي اخذت تطالب بتحسين ظروف العمل وتحديد ساعاته وزيادة الأجور مما دفع الحكومة إلى اصدار التشريعات العمالية ، فضلاً عن إيجاد فرص العمل للعاطلين عن العمل ، فيما شهدت الأرياف نقص في الايدي العاملة الأمر الذي أدى لترك الأرض الزراعية التي وزعت عليهم وانعكس ذلك على انخفاض الإنتاج الزراعي للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، بسبب عوامل عديدة ابرزها عامل الهجرة إلى المدن بالرغم من قيام الحكومة ببناء القرى العصرية ومشاريع الإسكان في الأرياف ، أبرزها القرية النموذجية في منطقة ربيعة في لواء الموصل ، والقرية العصرية في منطقة اللطيفية في اطراف بغداد ، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع تدفق المهاجرين إلى المدن ، وانجزت الوزارة اعمالاً جبارة في مجال بناء المؤسسات الحكومية بعد التعاقد مع الشركات الأجنبية وابرز هذه الاعمال إكمال بناء القصر الجمهوري ووزارة التخطيط ووزارة الاشغال والإسكان ووضع حجر الأساس لمدينة الطب وبنائة المجلس الوطني وانشاء ملعب رياضي ، وكانت لمسات التحولات في المجتمع العراقي في مجال الإسكان والبناء واضحة المعالم خلال المدة ١٩٥٩ - ١٩٦٣ .

قائمة المصادر :

- القرآن الكريم .

أولاً - الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق .

- ١- الاعمار والتخطيط ، الملفات من (إلى ١٤) قرارات مجلس الاعمار ١٩٥٠ - ١٩٥٨ .
- ٢- كتاب وكيل المدير العام للهيئة الفنية الخامسة إلى وزير الاعمار برقم ٥٠٨/٥٠٠/٢٧٤١ في ١٩٥٨/١١/٥ تحت عنوان سير الاعمال خلال شهر أيلول .
- ٣- مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، جلسة مجلس الوزراء في ١٩٥٩/٤/٧ ، قرار رقم ٧ .
- ٤- ملفات مجلس السيادة ، تسلسل الملفة (٥٠٢) الرقم بلا ، الوثيقة رقم ٦٧ .
- ٥- منهاج جلسات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري رقم الملفة ١٨٥ / ٤١١ الوثيقة رقم ٤٠ .

ثانياً - الوثائق المشورة

- ١- وزارة الارشاد .
- مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار ، ج٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩ .
- دليل الجمهورية العراقية لعام ١٩٦٠ ، مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١ .
- ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، مطبعة دار الاخبار ، بغداد ، ١٩٥٩ .
- ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦١ .

- ١- ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، دار الجمهورية للطباعة ، بغداد ، ١٩٦٢ .
- ٢- وزارة التخطيط
- ٣- الاطار التفصيلي لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٧٠ .
- ٤- التخطيط في العراق ، مديرية العلاقات العامة ، بغداد ، ١٩٦٩ .
- ٥- وزارة الاشغال والإسكان
- ٦- مديرية المباني العامة ، التقرير النصف سنوي من ١/١/١٩٦٣ لغاية ٣٠/٦/١٩٦٣ ، ب . ت .
- ٧- مجموعة التقارير السنوية لمحاسبات مجلس الاعمار ووزارات الاعمار للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٩ المالية ، بغداد ، ١٩٧٥ .

ثالثاً - الرسائل والاطاريح الجامعية

- ١- الجنابي ، جاسم سعد كريم ، النسق الاقتصادي للدولة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٣ .
- ٢- المحمداوي ، غصون مزهر ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٥ .
- ٣- الهيتي ، صالح فليح حسن ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٧٣ .

رابعاً - كتب المذكرات

- ١- القيسي ، علاء محمود ، كنت أميناً على بغداد ، منشورات صفاف ، بيروت ، ٢٠١٣ .
 - ٢- رؤوف ، عماد عبد السلام ، ضياء جعفر سيره ومذكرات ، مطبعة الاريب البغدادية ، بغداد ، ٢٠٠١ .
- ### خامساً - الكتب العربية والمعربة
- ١- بيزوز ، اديث وآتي آيف ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ - ١٩٧٥ ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، ج ١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩ .
 - ٢- الراوي ، منصور ، اقتصاديات العراق والوطن العربي ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٩ .
 - ٣- معروف ، هوشيار ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ .
 - ٤- السعدي ، علي رياض إبراهيم ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧ - ١٩٦٥ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ .
 - ٥- السامرائي ، سعيد عبود ، الاقتصاد العراقي الحديث ، مطبعة القضاء ، النجف الأشرف ، ١٩٨٢ .
 - ٦- السامرائي ، التنمية الاقتصادية في العراق ، بغداد ، ١٩٦٩ .
 - ٧- الياس ، عدنان العابد ويوسف ، قانون العمل ، العاتك لصناعة الكتاب ، ط ٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
 - ٨- العاتي وآخرون ، نوري عبد الحميد ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج ٥ ، ج ٣ ، المطبعة العربية ، بغداد ، ٢٠٠١ .
 - ٩- عيهول ، عبد الله شاتي ، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٢ .

- ١٠- غلبن ، ولدماز ، عراق نوري السعيد ، مؤسسة الإنتاج الطباعي ، بيروت ، ١٩٦٣ .
- ١١- الاعظمي ، وليد محمد سعيد ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، مطبعة الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- ١٢- حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق والتجارة الخارجية ، والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ - ١٩٥٨ ، ج ١ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- ١٣- حسن ، محمد سلمان ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- ١٤- الزبيدي ، حسن لطيف ، موسوعة السياسة العراقية ، العارف للمطبوعات ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠١٣ .
- ١٥- الربيعي ، خالد العاني وإسماعيل ، دليل العراق التجاري ، العدد الثاني ، بغداد ، ١٩٦٢ .
- ١٦- الداهري ، عبد الوهاب مطر ، اقتصاديات التعاون الزراعي ، مطابع مديرية دار الكتب ، جامعة الموصل ، ١٩٨١ .

سادساً - المقالات المنشورة في المجلات

- ١- بياووك ، يونان ، منجزات الثورة في وزارة الاشغال والإسكان ، مجلة الاشغال والإسكان ، العدد الأول ، بغداد ، ١٤ تموز ١٩٦٢ .
- ٢- عزيز ، مكي محمد ، بعض خصائص الهجرة من الأرياف إلى المدن في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٦ ، ١٩٧٣ .
- ٣- مهدي ، سعد ، التطور الحضري لمدينة بغداد ، ١٩٠٠ - ١٩٦٠ ، مجلة آفاق عربية ، العدد ٨ في ٨ آب ١٩٨٨ .

سابعاً - الدوريات

١- المجلات

- مجلة الاشغال والإسكان ، العدد ١ في ١٤ تموز ١٩٦٢ .
- الأسواق التجارية ، العدد ١٣٩ ، بغداد في ٢٩ تموز ١٩٦١ .
- ٢- الصحف
- صوت الاحرار ، العدد ٣٧٨ في ١٢ شباط ١٩٦٠ ، العدد ٤٥٨ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٠ .
- الوقائع العراقية ، اعداد متفرقة .
- الجمهورية ، العدد ٦ في ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، العدد ٣٠ في ٢/ كانون الثاني ١٩٦٤ .
- البيان ، العدد ٢٥١ في ١٦ كانون الثاني ١٩٦١ .
- الاخبار ، العدد ٦٣٢ في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦١ .

- (١) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ - ١٩٥٨ ، ج١ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٧٥ .
- (٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .
- (٤) الأسواق التجارية (مجلة) ، العدد ١٣٩ ، بغداد ، في ٢٩ تموز ١٩٦١ ، ص ٦٩ .
- (٥) منصور الراوي ، اقتصاديات العراق والوطن العربي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٣ .
- (٦) وزارة التخطيط ، التخطيط في العراق ، مديرية العلاقات العامة ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ١١١ .
- (٧) وذلك بسبب تذبذب الإنتاج الزراعي وقيام الحكومة بتسعير المنتجات الزراعية لصالح المستهلك في المدن للمزيد ينظر : جاسم سعد كريم الجنابي ، النسق الاقتصادي للدولة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٤ .
- (٨) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٤١٣ .
- (١٠) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .
- (١١) سعيد عبود السامرائي ، الاقتصاد العراقي الحديث ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف ، ١٩٨٢ ، ص ١١ .
- (١٢) سعيد عبود السامرائي ، التنمية الاقتصادية في العراق ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ١٠١ .
- (١٣) اديث وائي آيف ، بيزوز ، ج ١ ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ - ١٩٧٥ ، ترجمة عبد المجيد حبيب القيسي ، ج ١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٣٩٥ .
- (١٤) منصور الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- (١٥) مكي محمد عزيز ، بعض خصائص الهجرة من الأرياف إلى المدن في العراق ، كلية الآداب (مجلة) ، جامعة بغداد ، العدد ١٦ ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٤٨١ .
- (١٦) عدنان العابد ويوسف الياس ، قانون العمل ، العاتك لصناعة الكتاب ، ط ٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧ .
- (١٧) سعيد عبد السامرائي ، الاقتصاد العراقي الحديث ، المصدر السابق ، ص ١١ .
- (١٨) غصون مزهر المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٧ .
- (١٩) سعيد عبود السامرائي ، الاقتصاد العراقي الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .
- (٢٠) الأراضي الاميرية المتروكة التي تعود ملكيتها للدولة وغير مستغلة ومستثمرة .
- (٢١) صالح فليح حسن الهيتي ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٧٣ ، ص ٧٣ .
- (٢٢) منصور الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
- (٢٣) نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج ٥ ، المطبعة العربية ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢١١ .

- (٢٤) الجمهورية العراقية ، وزارة الارشاد ، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطاب ابن الشعب البار ، ج ٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٢١ .
- (٢٥) مؤسسة استشارية يونانية مختصة بمشاريع الإسكان تعاقدت مع الحكومة العراقية في العهد الملكي على عدة مشاريع في الإسكان وتخطيط المدن ، وقد الغيت عقود هذه المؤسسة بعد ثورة ١٤ تموز للمزيد ينظر : سعاد مهدي ، التطور الحضري لمدينة بغداد ١٩٠٠ - ١٩٦٠ ، مجلة آفاق عربية العدد ٨ في اب ١٩٨٨ ، ص ٤٥ .
- (٢٦) في عام ١٩٥٦ كلفت دار الخبرة البريطانية الاستشاري البريطاني (مينوريو Miniprio) بإعداد تصميم أساسي لمدينة بغداد بمسافة ٢٠٠ كم ٢ دائري الشكل بقطر ١٨ كم مع نظام طرق شعاعية تتجه نحو المركز ويحيط بالمدينة حزام اخضر عمقه ٧ كم ، ويتم تنفيذه من قبل مجلس الاعمار في العهد الملكي . للمزيد ينظر : علاء محمود القيسي ، كنت اميناً على بغداد ، منشورات ضفاف ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١١٢ .
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص ١١٣ - ١١٤ ؛ والجدير بالذكر أن هذه الشركة كلفت ببناء ١٢٥٠ دار في منطقة الوشاش ببغداد وكذلك عهد إليها بناء ٢٥ الف دار لغاية سنة ١٩٦٠ وذلك في عهد وزير الاعمار ضياء جعفر في وزارة احمد مختار بابان التي تشكلت في ١٩/٥/١٩٥٨ وهي آخر وزارة في العهد الملكي ، ينظر : عماد عبد السلام رؤوف ، ضياء جعفر ، سيرة ومذكرات ، مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٨٨ .
- (٢٨) د . ك . و ، قرارات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، جلسة مجلس الوزراء في ٧/٤/١٩٥٩ ، رقم القرار ٧ .
- (٢٩) نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، ج ٢ ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ .
- (٣٠) محمود فهمي درويش وآخرون ، دليل الجمهورية العراقية ، لعام ١٩٦٠ ، مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٧٣٤ .
- (٣١) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٤٤٨ ؛ الوقائع العراقية (جريدة)، العدد ١٤٦ ، في ٤/٥/١٩٥٩ .
- (٣٢) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، المصدر السابق ، ص ٤٥٠ ، الوقائع العراقية ، العدد نفسه .
- (٣٣) الوقائع العراقية (جريدة) ، العدد ٢٣ في ٢٣ أيلول ١٩٥٩ .
- (٣٤) محمود فهمي درويش وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٣٤ .
- (٣٥) عوني يوسف : زعيم الجناح الكردي في الحزب الشيوعي العراقي ، وفي عام ١٩٥٩ اصبح عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني عين وزيراً للأشغال والإسكان في تموز ١٩٥٩ حتى ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، العارف للمطبوعات ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٤٤١ .
- (٣٦) نص المرسوم في الوقائع العراقية ، (جريدة) العدد ١٩٨ في ٢٢/٧/١٩٥٩ .
- (٣٧) محمود فهمي درويش وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٣٤ .
- (٣٨) محمود فهمي درويش وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٣٥ .

- (٣٩) نص التعديل في الوقائع العراقية ، (جريدة) ، العدد ٣٢٦ في ٤/٤/١٩٦٠ .
- (٤٠) حسن رفعت : ولد سنة ١٩٢٧ في السليمانية ، درس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية فيها والتحق في عام ١٩٤٤ بكلية الهندسة في بغداد وتخرج منها ١٩٤٨ ، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية لدراسة هندسة الانشاءات في جامعة آيوا وحصل على شهادة الماجستير منها ، شغل عدة مناصب إدارية منها رئاسة بلدية السليمانية ورئاسة الهيئة الفنية في أمانة العاصمة وآخرها منصب وكيل وزارة الأشغال والإسكان ثم وزيراً للأشغال والإسكان في ١٥/١١/١٩٦٠ ، بقي في هذا المنصب حتى ٨ شباط ١٩٦٣ ، ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .
- (٤١) الوقائع العراقية (جريدة) العدد ٤٤٤ في ٢٠/١١/١٩٦٠ .
- (٤٣) د . ك . و ، الاعمار والتخطيط ، الملفات من (١ إلى ١٤) قرارات مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ .
- (٤٤) الجمهورية (جريدة) ، العدد ٦ في ٢٣ تموز ١٩٥٨ .
- (٤٥) الوقائع العراقية (جريدة) ، العدد ١٠ في ١٢ آب ١٩٥٨ .
- (٤٦) ولد مار غلمن ، عراق نوري السعيد ، مؤسسة الإنتاج الطباعي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٣٥٢ .
- (٤٧) الزعيم الركن عبد الكريم قاسم يتحدث ، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ، ١٩٥٨ ، مطبعة الجيش ، ١٩٥٨ ، ص ٥٨ .
- (٤٨) الجدير بالذكر أن مؤسسة دو كسيادس اليونانية قد وضعت تقريراً مفصلاً لمعالجة قضية الإسكان في العراق يقع في سبعة أجزاء ويضم ١٤٠٠ صفحة ، فضلاً عن تقارير خاصة بأحصاء بنايات السكن وصناعة البناء وتخطيط المدن ودراسات معمارية عن البناء في العراق . للمزيد ينظر : محمود فهمي درويش وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٣٥ .
- (٤٩) الهيئة الفنية الخاصة : يتكون مجلس الاعمار من خمس هيئات فنية الأولى مختصة بمشاريع الري والبيزل والثانية مختصة بمشاريع الطرق والجسور والمباني والثالثة مختصة بمشاريع الصناعة والكهرباء والرابعة مختصة بمشاريع الزراعة في حين تكون الخامسة مختصة بمشاريع الإسكان . ينظر : عبد الله شاتي عبهول ؛ تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٧١ .
- (٥٠) د . ك . و ، مجلس السيادة ، تسلسل الملفة (٥٠٢) الرقم بلا ، الوثيقة رقم ٦٧ .
- (٥١) د . ك . و ، منهاج جلسات مجلس الوزراء ، رقم الملفة ١٨٥ / ٤١١ ، الوثيقة رقم ٤٠ ، ص ٤٣ .
- (٥٢) د . ك . و ، كتاب وكيل المدير العام للهيئة الفنية الخامسة إلى وزير الاعمار برقم ٥٠٨/٥٠٠/٢٧٤١ في ٥/١١/١٩٥٨ تحت عنوان (سير الاعمال خلال شهر أيلول ١٩٥٨) .
- (53) Fo 371 / 133070 Iraq Fortnightly political summary . No . 6 October , 8 , 23 October . 1958.
- نقلًا من وليد حمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، مطبعة الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٣ .

- (٥٤) الجمهورية العراقية ، وزارة الارشاد ، اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، مطبعة دار الاخبار ، ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٢١٠ .
- (٥٥) عبد الوهاب مطر الداهري ، اقتصاديات التعاون الزراعي ، مطابع مديرية دار الكتب في جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤١ .
- (٥٦) صالح فليح حسن الهيتي ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .
- (٥٧) صوت الاحرار (جريدة) ، العدد ٤٥٨ في ١٩٦٠/١/٢٠ .
- (٥٨) محمود فهمي درويش وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٣٥ .
- (٥٩) خالد العاني وإسماعيل الربيعي ، دليل العراق التجاري الجديد ، العدد الثاني ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ١٣٨ .
- (٦٠) يبدو أن الاختلاف في نوعية بناء الدار والمساحة من منطقة إلى أخرى أدى إلى هذا التباين في كلفة بناء الدور ينظر : الاشغال والإسكان (مجلة) ، العدد الأول في ١٤ تموز ١٩٦٢ ، ص ٢٠ ؛ الثورة (جريدة) ، العدد ٦٧٤ في ١٩٦١/٨/١٥ .
- (٣) نظم الجدول بالاعتماد على ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، ص ٣٣٥ : الاشغال والاسكان (مجلة) ، ص ٢١ (٦١) يونان جياووك ، منجزات الثورة في وزارة الاشغال والإسكان ، الاشغال والإسكان (مجلة) ، العدد السابق ، ص ١٨ .
- (٦٢) ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، دار الجمهورية للطباعة ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٣٣٥ .
- (٦٤) نظم الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ ؛ الاشغال والإسكان (مجلة) ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٦٥) نظم الجدولين من قبل الباحث بالاعتماد على ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ ؛ الاشغال والإسكان (مجلة) ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٦٦) عبد الله شاتي عبهول ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .
- (٣) نظم الجدول بالاعتماد على :- وزارة الاشغال والاسكان ، مديرية المباني العامة ، تقرير النصف سنوي من ١/١ ١٩٦٣ لغاية ١٩٦٣/٦/٣٠ ، ب ت ، بغداد ، ص ٦
- (٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .
- (٦٨) صوت الاحرار (جريدة) ، العدد ٣٧٨ في ١٢ شباط ١٩٦٠ .
- (٧٠) الاخبار (جريدة) العدد ٦٣٢ في ١٩٦١/١/٢٤ .
- (٧١) قناة الجيش : قناة ربطت نهر دجلة شمال بغداد بنهر ديالى في جنوبها ، وهي من ضمن اقتراحات وتصاميم مؤسسة دو كسيادس اليونانية لغرض تطوير بغداد يبلغ طولها حوالي ٢٣ كم وعرضها من العمق ٤ امتار ، بدأ العمل فيها في ١٠/١٠/١٩٦٠ وانتهى العمل فيها وافتتحت فعلياً يوم ١٩٦١/٧/٢٥ ، ينظر : ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ١ - ٣ .
- (٧٢) البيان (جريدة) العدد ٢٥١ في ١٩٦١/١/١٦ .

Abstract

In the period from 1959 to 1963, Iraq witnessed comprehensive changes in the economic and social aspects, due to the revolution of July 14, 1958, which abolished the monarchy and declared the republican system. Among these changes was the creation of the Ministry of Works and Housing to address the housing crisis in Baghdad and other cities. Which is not programmed from the countryside to the cities, due to the procedures of the revolution in the field of agrarian reform when the will to determine the influence and effectiveness of the big owners, issued the law of agrarian reform No. 30 of 1958 and under which the ownership of agricultural land was allocated, The law, meanwhile, opened the way for farmers to migrate to cities, especially that these cities witnessed during the period a remarkable development in the field of services and provide jobs in the field of industry, trade, oil, army, police and other public services, so the number of immigrants to cities and In parallel with the number of apartments that they inhabit randomly at the outskirts of cities, as well as the high rent for housing, and for the purpose of finding a solution to this problem based on the objectives of the leaders of the revolution, including the provision of adequate housing for citizens, so the government introduced the Ministry of Works and Housing to do this task The new ministry has established the role and distributed it to the owners of the branches and the distribution of plots of land for the construction of houses on the housing, which led to the emergence of new neighborhoods in all centers of brigades in Iraq, including (modern neighborhood) and (housing district) and (Al-Zaim neighborhood) The cities of the revolution, known as Sadr City, Al-Shula City and Al-Rashad City, as well as the neighborhoods built for the armed forces, The population in the cities and the lowest in the The urban labor force has become active in trade, industry, construction, army, police and other areas of service. This has led to the emergence of the expansion of trade union labor, which called for improving working conditions, setting hours and increasing wages, which led the government to pass labor legislation, This resulted in the abandonment of the agricultural land that was distributed to them. This was reflected in the decline in the agricultural production of the years 1958-1959, due to several factors, most notably the migration factor to the cities, despite the government's construction of the agricultural land. The most prominent of which is the typical village in the Rabia district in the Mosul district and the modern village in the Latifiya area in the outskirts of Baghdad. However, these measures did not prevent the influx of migrants into the cities. The ministry completed huge works in the field of building governmental institutions after contracting with companies. The construction of the presidential palace and the Ministry of Planning and the Ministry of Works and Housing and laying the foundation stone for the city of medicine and the building of the National Council and the establishment of a sports stadium, and the touches of transformations in the Iraqi society in the field of housing and construction are clear during the period 1959-1963

